الموروث السلطاني بين الواقع والمتخيل من خلال مفهوم الجماعة الشرعية عند الفقهاء الشناقطة

باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا
باحث في التاريخ

إن الحديث عن الموروث السياسي في "البلاد الموريتانية"؛ معناه أن نبحث عن تاريخية هذا الخطاب، وفق رؤية المعنيين وممكنات عصرهم دون إسقاط ولا تجن، مع النظر إلى دلالاته البنيوية التي على أساس منها يتحرك وينبني الفعل السياسي الساذج والناضج في الفضاء المدروس[1].

لذا فإن هذا المقال يسعى إلى وضع تصورات حول المفهوم السياسي في منطلقاته وآثاره؛ مركزا على الفتاوى والأحكام التي أصدرها علماء المنطقة في وصف الأحوال وإصدار الأحكام أو تعطيلها، انطلاقا من المصلحة العامة وضروريات المرحلة المعيشة. اعتمادا على الرؤية التحليلية عبر الزمن الطويل لتاريخية هذا المجتمع.

غير أن النظر إلى هذه الدلالات والمعاني، لا ينبغي أن يكون بحثا في فن السياسة وتعاريفها المختلفة، بقدر ما يكون توجها إلى معرفة أحوال الناس وحاجتهم إلى ممارسة العمل السياسي، وفق المصالح والضرورة التي تنتج تلك الرؤية المنبثقة من تصورات معينة حول الحاكم والمحكوم، انطلاقا من سياسة شرعية تؤسس للصالح العام والخاص سيرا على سنن من قبلهم، أي من لهم

---

1. تكثر الأسباب الداعية لكتابة تاريخية وطنية شمولية تتجاوز السرد والأفكار الجزئية إلى محاولة فهم تاريخ المنطقة بشكل شمولي في سياق الجماعة المتحدة في المجال، وإن كانت هذه الدعوة أو هذا المنطلق الأكاديمي ليس تفنيدا ولا استنقاصا للأعمال المقدمة حتى الساعة لباحثين متميزين حازوا قلم السبق شكلت دراساتهم الرصينة محاولات شمولية من أجل فهم المجال الشنقيطي وتاريخيته بالنظر إلى المواضيع المتناولة وطرق معالجتها، غير أن هاجس المصادر وسرديتها مازال يقف حجرة عثرة وراء الكثير من التصورات الحداثية حول الفكر والتاريخ والكتابة عن العقليات والتحولات المجتمعية لا في إطار الرصد والتأريخ للحدث كمعطي حدث فعلا، وإنما البحث عن جميع المقاصد والأسباب التي دعت إليه وتأثيره في البنية الشمولية.

المرجعية الأخلاقية في وضع التصورات والمفاهيم القائم عليها الفعل في قواعده وأصوله ومنطلقاته الجامعة للأمة[1].

على أن هذا القول في مفهوم السياسية نظرا وتحليلا عاما، يدفعنا إلى القول بأن الممارسة في تجلياتها، ما هي إلا تعبير صادق عن ذوق على أساس منه اتفقت الجماعة سواء في مفهوم الشرع، إذا ما نظرنا إلى التأصيل الإسلامي والذاكرة الجمعية[2]، أو كان على مستوى ما يكفل

---

[1]. يؤسس الماوردي للظاهرة السلطانية بدلالاتها الإسلامية الناصعة رجوعا إلى الأصول واستئناسا بالموروث السياسي، من خلال قوله: " ... إن الله جل اسمه ببليغ حكمته، وعدل قضائه جعل الناس أصنافًا مختلفين، وأطوارًا متباينين، ليكونوا بالاختلاف مؤتلفين، وبالتباين متفقين، فيتعاطفون بالإيثار تابعاً ومتبوعًا، ويتساعدون على التعاون آمرًا ومأمورًا، فوجب التفويض إلى إمرة سلطان مسترعي، ينقاد الناس لطاعته، ويتدبرون بسياسته ليكون بالطاعة قاهراً، وبالسياسة مدبراً، وكان أولى الناس بالعناية بما سيست به الممالك، ودبرت به الرعايا والمصالح، لأنه زمام يقود إلى الحق، ويستقيم به أود الخلق".

ولا يخفى التمييز من خلال هذا النص بين معطين اثنين يرتكزان على طبيعة النظم السياسية القائمة في المجال العربي. وما للإمام من محاسن دأبت الأدبيات الإسلامية على التأريخ لها والنظر فيها. للاستزادة أكثر ينظر الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك**، تحقيق رضوان السيد، بيروت، دار العلوم العربية، ط 1، 1987 م، ص. 87.

[2]. تتأسس هذه الدراسات على منطلقين أساسين من الضروري إيرادهما من خلال قراءة الموروث السلطاني الإسلامي وطبيعة الوظائف المنسجمة مع الرؤية الدينية وأحوال الناس وهما:

. الوظيفة الدينية وتقوم على مبدأ سياسية الدين وحفظه، ثم الوظيفة الاستخلافية القائمة على مبدأ إقامة العدل والنظر في أحوال الناس ومعاشهم وعمرانهم، يقول الماوردي: إنّ الدين يصلح سرائر القلوب، ويمنع من ارتكاب الذنوب، ويبعث على التأله والتناصب، ويدعو إلى الألفة والتعاطف، وهذه قواعد لا تصلح الدنيا إلا بها ولا يستقيم الخلق إلا عليها، وإنما السلطنة وما تم لحفظها، وباعث على العمل بها ويرى ارتباط مصلحة الجماعة بالقيام بهذه الوظيفة « فلذلك وقفت مصالحهم على دين يقودهم إلى جمع الشمل، واتفاق الكلمة وينقطع به تنازعهم، وتنحسم به أطماعهم واختلافهم...»، الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك**، م، س، ص. 88

ولعل الآراء النظرية التي طرحها تتجسد في نظريته السياسية حول الأحكام السلطانية وما يجب على الحاكم اتجاه رعيته تفصيلا انظر: البارون كارادفو، **مفكرو الإسلام**، ترجمة عادل زعتر، القاهرة، الدار المتحدة للنشر، 1979م، ص. 255

للإنسان تصوراته وحريته الفكرية والعقدية متجسدة في البحث عن غطاء تصوراتي على أساس منه ينتخب ويقرر ويحكم ويؤسس[1].

لذا فإن التقاليد السلطوية أو الممارسة الفعلية، تختلف باختلاف هذه المنطلقات السالفة الذكر والمجالات الجغرافية والرؤية الثقافية السلطوية حول السلطان في ذاته وواجباته المقدسة اتجاه رعيته، من هذه المنطلقات تشكل الوعي السياسي في البلاد الشنقيطية كحال الأمم و الشعوب من بني جلدتها ممن جمعهم الشكل والمطلب وإن اختلف الهدف والحال، فقد ظل هذا الصقع يعاني من سياقات تحولاتية أنتجت سلطة قبلية تنشأ من الفرد إلى الثلاثة كما هو مؤسس له في الأدبيات الفقهية، إلى سلطة حسب المجال والأفراد ممن جمعتهم عصبية وقوة و نفوذ، إلى سلطة جامعة في ثوب الدولة تنطوي تحت لوائها المجالات الجغرافية وفق مطالب المجموع[2].

ولعل إطلالة بسيطة على المرجعيات التأسيسية الشنقيطية، لا يجد صاحبها كبير عناء في الكشف عن مواطن الخلل والتذمر والنقد أحيانا غير المبرر بأوجه شتى وطرائق قددا، وفق قراءة ماضوية للتراث الثقافي من وجهة نظر البلاد السائبة التي لا سلطان فيها، وبين النظرة المفضية إلى نوع من السلم الأهلي معيش بإنتاجه لسلطة صامتة إن جاز الاستعمال وفقها تسير الأحوال وتقام

---

[1]. إذا ما تجاوزنا التعريف اللغوي للسياسية نظرا لكثرة تداوله وشيوعه، فإن الفعل السياسي في غاياته يبحث عن سعادة ورفاهية الإنسان، فالتعريف السائد يعبر عن السلطة القائمة بوصفها مجتمعا تكتمل فيه جميع العناصر من أجل الوصول إلى مطلب أو غاية معينة " المجتمع الكبير أي الدولة ينطوي على مجتمعات صغيرة تعيش في داخله، وإشكال هذه المجتمعات متعددة ومتباينة الأغراض، وفي كل جماعة من هذه الجماعات توجد سلطة تعمل على تحقيق أغراض الجماعة"، عبد الله إبراهيم ناصف، **السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها**، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1982م، ص، 13، على أن ثمة بعض الآراء تستعيض عن هذا الرأي بتعبير آخر يمكن أن ينسجم مع المجتمعات البدائية أو الغير منتظمة تحت إطار الدولة ليشكل مفهوم "السلطة الاجتماعية" أصدق تعبير على وصف نموذجها السلطوي، للاستزادة أكثر روبرت م، ما كيفر، **تكوين الدولة**، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار العلم للملاين، 1966م، ص 108

[2]. نشير هنا إلى العمل الرصين الذي قام بها يحيى بن البراء في محاولته التأصيلية التي أوضح من خلالها ما للجماعة من أدوار ومساهمات قامت بها في ظل الأحوال الاستثنائية التي كان يعيشها المجال الموريتاني، يحيى بن البراء، **الفقه والسلطة والمجتمع**، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ص، ص. 64- 65

الضروريات دفعا لسنة شرعية، ودعما لفرضية المجال الاستثنائي المقامة في أرضه سلطة حتمت وأظهرت تعالي القوم عن مرتكزات ثابتة وقواعد بينة في الحكم والسياسة[1]، ليجد من نظر ومن تفانى فيه كل المبررات في ازدهار ثقافي معين تألقت البلاد به وصار علما لساكنتها[2].

ليبقى التعالق بين الثقافة والسياسية أمرا واقعا وحتميا يفيد بتعارضهما في المعادلة الشنقيطية، نفيا لقاعدة ثابتة لعلها من المرتكزات القائم عليها التفكير والإبداع والمؤسسة له في الأدبيات الفكرية لنظام الدول بدءا من انتشائها إلى نهايتها أو ذبولها وفق التقاليد والأدبيات المؤرخة لها[3].

يقال إن التنظير السياسي ورغم غياب الأرضية اللازمة له، كان مواكبا لجميع الفترات التاريخية المعيشة في بلاد شنقيط، ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن المتون الفقهية المنظرة للواجب السلطاني والمؤرخة لأحواله، كانت استثنائية لكثرتها وتنوعها، وعلى أساس منه قاست الظرف والحال متمنية حينا ما لم يوجد، وواجدة المبررات الشرعية لرؤيتها المقاصدية التي تساس بها الأمور، وتستمر بها الأحوال.

---

[1] نشير هنا ضرورة إلى الإشكاليات الكبرى التي حدثت في تاريخ المنطقة والتبريرات الفقهية لها انطلاقا من تكييف الوقائع المحلية وفق قواعد شرعية تستند إلى فقه الواقع والمصالح الضرورية للمجتمعات خصوصا إذا ما أولت القضايا المعيشة تبعا لهذه الأنماط سواء تعلق الأمر بالاستعمار والنظر في نازلته وإشكالياته وفق المنطلقات المعيشة، أو تعلق الأمر بمناقشة ملكيات الأرض أو الأحكام في الإشكاليات الفقهية التي نتجت عن هذا التحول إبان نشأة الدولة الموريتانية، ينظر للاستزادة أكثر: باب بن الشيخ سيديا، **فتوى بشأن الاستعمار**، مكتبة أهل الشيخ سيديا، ص.1، محمد يحي الولاتي، **فتوى حول التلغراف**، المعهد العالي للدراسات والبحوث، صص. 1- 15

[2] . لعل الأمر هنا يتعلق بالصورة المتميزة التي خلفها الشنقيطي في البقاع التي زارها من علم وتمكن ودراية بالعلوم الشرعية قد تكون معاكسة للأنماط المعيشة في العالم الإسلامي عموما، حماه الله ولد السالم، **موريتانيا في الذاكرة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. ص. 232- 233 وما بعدهما.

ولعل من أهم الأعمال التي حدثت عن هذه الفترة بقدر كبير من التمحيص، الناني ولد الحسين،"جوانب من حياة قاضي المرابطين، الإمام الحضرمي"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد6، 1999، ص. ص. 89-96

[3]. محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 66

أولا: الدعوات الإمامية والرجوع إلى الأصول السلطانية:

من نافلة القول إن البلد لم توجد فيه سلطة جامعة مانعة، إلا ما كان من كيانات تنتفي في لحظتها التاريخية النشاز، لتشكل استثناء وحالة شاذة في تاريخ أهل هذه البلاد، من هذا الوعي أو هذه اللحظة الفارغة تشكل الوعي السياسي في عدم وجود حاكم متسلط يسوس أمور البلاد والعباد بأي منطق شاء أو رؤية أراد، إلا ما كان من صورة وردية تركها إرث مرابطي يعد المرجعية الأخلاقية في الحكم وفي فهم مراد الرعية المثالي من الحاكم[1]. مستوحى من أثر حضرمي في الفكر والسياسة لحاجة الدولة الجديدة إلى إنشاء مرجعية تكون السند والحجة للأمير في أفعاله وتصرفاته، أو في التصورات التي يجب أن يكون عليها الإمام المرابطي قائدا مستقبليا مجاهدا، ولعل استدعاء نموذج من هذا الكتاب يعبر بجلاء عن المقصد المراد هنا إثباته وتشابه الأنماط الوعظية المقدمة في إطاره بالتجارب الأخرى الباحثة في الآداب السلطانية[2]، عندما يقول مخاطبا الأمير المرابطي:" **أما بعد أطال الله بقاءك في عز لا يزال الولي يحمده، والعدو يحسده، وأدام ارتقاءك في مجد لا تزال الأيام تجدده والتوفيق يؤكده، وأتم نعماك في شرف لا تزال الحكمة تعضده والسياسة تعهده**"[3]، على أنه إذا ما انتهت الأسباب الوجيهة التي دعت إلى الكتاب فسرعان ما تظهر النظرة الفلسفية والفكرة التي على أساس منها ألف المتن السياسي:" **(فإن الارتفاع إلى المعالي صعب والانحطاط عنها أسهل، ولن تنال معالي الرتب إلا بالحكمة ..... فمن أحب المعالي أدركها بالحكمة ومن**

---

[1]. إذا ما حاولنا تفكيك البنية المعرفية الشنقطية في أصولها المتخيلة على الأقل من قبل النخبة العارفة والمالكة للسلطة التقديرية . أي العلماء والفقهاء . لوجدنا استعادة النموذج المرابطي على أساس أنه الأفضل والمثالي مما أدي إلى تعالق كبير بينه وبين مسار البحث عن الأصول التاريخية لكثير من الإشكاليات المجتمعية، المختار بن حامدن، **حياة موريتانيا**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص. ص. 50- 51

[2]. إسماعيل ولد شعيب، **الخطاب السياسي لدي الحضرمي الأزوكي دراسة تحليلية نقدية مقارنة في فكر أبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي**، نواكشوط، المطبعة الوطنية، 1997، ص. 5

[3]. المرادي الحضرمي، **الإشارة إلى أدب الإمارة**، تحقيق رضوان السيد، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت 1981م، ص. 53

أحب الحكمة أدركها بالنظر المنتظم، ومن عني بالنظر في الأمور أدركه بمساءلة العلماء، ومجالسة الحكماء وإدمان الفكرة في خلواته واستشارة ذوي الرأي من ثقاته)[1].

هكذا كانت الصورة "المتخيلة" أو أريد لها أن تكون، رغم التنظير السياسي على المفقود والمروي في ثوابت الأمة، من مرور تقاليد سلطوية راسخة شهد القاصي والداني بنضوجها، وتداول سياقاتها في بلدان مجاورة من باب بروز الأنا التاريخي في المجتمعات العربية، بما يعطي من دلالات ذاتية أحرى إذا اختلط المفهوم بسياقات أخرى تتعلق بمعادلات المركز والأطراف وحاجة هذه الأخيرة إلى كل ما من شأنه أن يكون دافعا في مركزيتها وأهمية مجالها في المجموع الثقافي العام[2].

لذا لم تكن التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة حدثا فجائيا على مقاس الأحداث المؤثرة والصانعة للتاريخ، بقدر ما كانت نتاجا لأحوال الناس وتوجهاتهم الفكرية في مرحلة من تاريخهم، تشكل فيها الوعي القبلي السياسي على رؤية معينة ينبنى عليها الصالح العام، تبعا لفقه الضرورة لأهل هذا المنكب المركزي.

لتشكل هذه الآراء وغيرها محل نقاش مستفيض من قبل العلماء والنخبة الفقهية، وعلى أساس منها قاسوا الآراء المتعلقة بأحوال هذا المنكب البرزخي استنادا على الاستئناس بالتجارب الماضوية وذكر المآثر السلطوية، وما للإمام من أدوار شرعية ومصالح مرسلة، لا يختلف في تأصيلها الداعي إليها والمبنية عليه، وإن ظلت هذه الآراء خجولة أو مسكونة بهاجس ظل يُقوم ويحدد أي محاولة من هذا القبيل[3].

---

[1]. **نفس المصدر**، ص.54.

[2]. ناقش هذه الأطروحة المفضية على عدم إمكانية المجتمعات البدوية لامتلاك تقاليد معرفية؛ عبد الودود ولد عبد الله في نقد حصيف للرؤية الخلدونية في هذا المجال، عبد الودود ولد عبد الله، **الحركة الفكرية في بلاد شنقيط**، الرباط، مركز الدراسات الصحراوية، 2015، ص. 8 وما بعدها

إضافة إلى العلاقة الجدلية الذي تناولها أكثر من باحث في إطار جدلية المركز والأطراف، عبد الملك مرتاض، **التفاعل الثقافي بين الجزائر والمشرق العربي**، دمشق، اتحاد الكتاب، 1979، ص. 17

[3]. للمزيد حول التصورات السياسية ينظر:

محمد يحي ولد باباه، **الفكر السياسي في موريتانيا قبل تسعمائة سنة: قراءة في كتاب الإشارة في تدبير الإمارة لأبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي**، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي.

إذ ظل هذا الهاجس منطلقا خصبا للآراء الفقهية، ومحاولة طرحها سواء تشكلت في التنظير العام الواصف للحال والمعبر عنه بأدق الألفاظ عن الأزمات المعيشة، أو كان على مستوى التجارب الإمامية التي حاولت أن تؤسس للدولة الدينية الراجعة إلى الأصول المقدسة والخالية من الشوائب والمعتقدات الأسطورية، وإن ظلت هذه التجارب محدودة في الإطار والزمان[1].

وانطلاقا من هذا الداعي الزاهد والرافض لكل دعوة إمامية، قد تكون محل نقاش مستفيض نظرا للترتيبات التي ستترتب عليها من خلل وضعف وفساد، فالأمر السلطاني فرض كفاية في النهاية، لذا ظلت المقاربة الفقهية حذرة ومتجاهلة لكثير من القضايا التصريحية في خبر الإمام وضرورة قيامه[2]، بمقاربة تجنب المسلمين مفاسد قد تكون أعظم، وفي هذا الإطار يتنزل قول الشيخ سيد محمد بن الشيخ سيد المختار الكنتي "ت 1242 هـ": (**ولم يزل الحازمون من أهل الدين والحصيات، يهربون من الولايات والترؤس، إذ لا يركن إليها غالبا إلا شهواني أو مضيع للحزم** " ويقول أيضا:" **وكل من تعرض لولاية من السلف، فإما انتهاضا لنصح المسلمين من نفسه بإقامة الحق لئلا يضيع، وإما نزعة بشرية حركها سبب من الأسباب، أما على الثاني فلا يقتدي به، وأما على الأول فيقتدي به من بلغ مقلده من التمكين والقوة والنزاهة، وفي مثل زمانه الصالح الذي**

---

[1]. للاستزادة يمكن الإطلاع على المراجع التالية:

جمال ولد الحسن، "حركة الإمام ناصر الدين ومنزلتها في تاريخ الإسلام في غرب إفريقيا"، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة انواكشوط، العدد الأول، 1989، ص. ص. 12-15.

عبد الودود ولد عبد الله، "دور الشناقطة في نشر الثقافة العربية الإسلامية بغرب إفريقيا حتى نهاية القرن 18م"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد الأول، 1989، ص. 26 وما بعدها.

أحمد الشكري، "جهاد الحاج عمر في أعالي السنغال" ندوة دولية بعنوان "**ذكرى مرور مائتي عام على ميلاد الشيخ الحاج عمر الفوتي**"، 14-19، 1988، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2001، ص: 50 وما بعدها.

[2]. نقصد هنا الأحاديث التي وظفت في المجال الفقهي الشنقيطي والتي انبنت عليها كثير من الأحكام في هذا المجال، البخاري، **صحيح البخاري**، الرياض، دار السلام للنشر والتوزيع، (د. ت)، كتاب باب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم: 6541

لم يزل فيه الدين طريا والحق جليا والأعوان قائمين وأهل الباطل منهزمين، وهيهات ذلك من آخر الزمان الذي غلب فيه حب الدنيا واستولى على الناس فيه سلطان الهوى"[1].

وغير بعيد من ذلك يتحدث الشيخ سعد بوه بن الشيخ محمد فاضل فيقول:" **والأمر الثاني هو ما آل إليه أمر من حمل السلاح بنية صالحة فتخلف ظنه، فمن ذلك الرجل الذي اشتهر علمه صلاحه ...حمله ليذب عنه، وقد علمت أنه ما مات حتى أرسل إلى والدنا أن الرائد لا يكذب أهله، وهو رائد الزوايا إلى .السلاح وما ظهر له فيه إلا خزي الدنيا وعذاب الآخرة[2]".**

ولعل من أبرز من تعرض لهذا الإشكال وأثراه بحثا ونقاشا، من خلال الكتابات الفقهية والتنظير العام المفضي إلى وصف الحال أشعار وكتابات محمد المامي، الذي حاول تلمس الواقع الشنقيطي والأسباب التي حدت من أي تحرك يتجه إلى تنصيب الإمام العادل في ثوبه الراشدي الناصع، إذ يقول:

ونحن في بلاقع يباب نرعى مع الوحوش والضباب

وألف ثعلب يقودها أسد خير من ألف أسد إن لم تقد[3].

لقد شعر محمد المامي بهذا الهم، وألف فيه الكثير من المتون والتصانيف معبرا بأدق التعابير عن حال مجتمعه، وما عن لهم من ملمات إثر هذا الخلل الواضح والبين[4]، حيث آلت الأمور في نظره إلى درجة من الفساد لم تعد مقبولة ولا منطقية، فإذا لم يوجد الإمام الأعظم فإنه لا يوجد شخص يرجع الأمور إلى نصابها، ولو كان ذلك بصفة قسرية، إذ يقول:" **أما من لا تنالهم الأحكام لبعدهم**

---

[1]. الشيخ سيد محمد ولد الشيخ سيد المختار الكنتي، **فتاوى**، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، ص. 52 وما بعدها

[2]. نقلا هذه الفتوى عن الموسوعة الإفتائية، ولد البراء، يحي، **المجموعة الكبرى الشاملة لفتاوى ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء**، نواكشوط، الناشر الشريف ملاي الحسن بن المختار بن الحسن، 2009، ص.116

[3]. محمد المامي، **مجموع مؤلفات، رد الضوال والهمل إلى الكروع في حياض العمل؛ كتاب البانية؛ الجمان؛ الرسائل؛ الدلفين وشرحها؛ الميزابية في مصاب ظواهر الظنون الميزابية**، تصحيح يابه بن محمادي، تقريظ مجموعة من العلماء، زاوية الشيخ محمد المامي، نواكشوط 2007، ص. 201

[4]. الخليل النحوي، **بلاد شنقيط المنارة والرباط عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة المحاظر**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1987، ص.ص. 311- 312

ولم يول فيهم زعيم، فإما أن يتغلب أحد فتجب طاعته، وهذا المتغلب في غياب الإمام يقوم مقامه، وإذا لم يوجد هذا المتغلب في غياب الإمام فإن هناك بديلا آخر هو الجماعة التي تقوم مقامه"[1].

ويذهب الشيخ محمد المامي أبعد من ذلك عندما يناقش مسألة الخطة والقضاء، بنفس متحسر على الواقع يتبعه أثر تحليلي للواقع المتسيب، وهي أدوار في النهاية تتعلق بوجود الحاكم الفعلي الباسط سطوته على المجال الجغرافي برمته، بقوله:" **أما خطة القضاء فبلادنا خالية من حقيقيتها لأن قضاتنا وإن رفعوا الخلاف شرعا فالتنفيذ معدوم ولا يتم الحكم دونه أي لا تظهر له ثمرة إلا في الغصب أن من أخذ المال بعده ممن حكم له به يكون غاصبا وقد علمتم حكم المال المغصوب، هذا إن تمكن المدعي من الدعوى والترافع وإلا ضاع الترافع كما ضاعت الأحكام الكثيرة المنوطة بأرض الإمام فإنا لله وإنا إليه راجعون"**[2].

ولعل الأفكار التي طرحها بوميه ولد ابياه في مقاله حول إسهامات الرجل في هذا المجال[3]، تبدو منطقية من أول وهلة حول مفهوم الجماعة الذي يود أن يطرحه بديلا عن السلطان إذ يقول: " إذا لم نطلع على مواصفات هذين النوعين عنده أي محمد المامى فإنه أخرج منها جماعة الزوايا وجماعة بني حسان، فيقول:" فإن قلت جماعة بني حسان تقوم مقام الإمام لأنها متغلبة، قلنا ذلك لو اتفقت كلمتها"[4].

ولعل محمد اليدالي يذهب أبعد من ذلك، عندما يحاول البحث عن تاريخية الإمام، من خلال محاولة تقصيه للنماذج المقدمة في محيطه ردا ونفيا لإثبات أي سلطة واقعية بقوله:" **مع أن ذلك البلد لم يكن فيه سلطان ولا وال قط.... إلا أن ملوكا من السودان كانوا في أرض بعيدة، وكانوا يخشون السبي والإغارة من تلك الملوك ويرتحلون إلى بلاد بعيدة خوفا منهم... "**[5].

---

[1]. محمد المامي، **كتاب البادية**، م، س، ص. 203

[2]. **نفسه**، ص 345

[3]. بومية ولد أبياه، "مفهوم الدولة عند الشيخ محمد المامي"، **مجلة الشعاع**، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، ع4/1406هـ1985م، ص. 43

[4]. محمد المامي، **كتاب البادية**، م، س، ص. 347

[5]. نقلا عن الموسوعة الإفتائية ليحيي بن البراء: م، س. ج1، ص. 120/1

وفي نفس الإطار انطلق محمد محمود ولد حيبل، يدعو إلى نصب الإمام والتأسيس لنمط سلطوي جديد، متأثرا بالتجارب أو النماذج الإمامية المعيشة في منطقته وفي الأطراف المحاذية لها[1]، وهنا يتنزل مؤتمر تندوجه في نفس السياق العام الذي تقدم به الشيخ سيدي إلى السلطان المغربي سيد محمد بن عبد الرحمن من أجل إعانته بالسلاح دفاعا وذبا عن المحيط وغيرة على الأوضاع المعيشة[2].

وهو بذلك يقدم نظرة يمكن أن تكون من باب المثال الشامل للواقع المحلي لديه ولغيره من فقهاء مرحلته، خصوصا في الهاجس السلطوي لديه، مما يمكن إجمالا وضعه في النقاط التالية:

- الأوصاف التي أطلق الفقهاء على المنطقة، استنادا إلى الرأي القائل بمفهوم السيبه وأهل المنكب البرزخي، مما يعطي تصورا حول واقع معين ينبئ بغياب الإمام ودوره السلطوي الشامل، عندما حاول الشيخ محمد المامي أن يؤسس لهذا المقصد بقوله:" **ونحن في فترة من الأحكام بين العمالتين الإسماعيلية والبوصيابية**"[3].
- أما التجلي الثاني أو المقصد فيظهر جليا في نقاش السلطة الزمنية القائمة، على مدى انسجامها ضرورة مع التصورات الموضوعة من قبل الفقهاء، حول الأصول والمواقف من سلطاتها التقديرية، سواء انسجمت مع السلطة الزمنية القائمة بصيغة التعدد أو الاختلاف في النماذج المقدمة[4].

والحق أن هذا الصراع سيكون صراعا مفاهيميا بالأساس، وسيرقى إلى استعادة وتوظيف الأصول لتبرير المواقف، أو لاستكناه معالم مستقبلية لصالح المجموع انطلاقا من التكيف مع الوقائع والأحداث.

---

[1]. الشيخ سيديا، **رسالة بشأن تطبيق الحدود**، مكتبة أهل الشيخ سيديا، ص. ص. 1 -2

[2]. رسالة موجودة في مكتبة أهل الشيخ سيديا بأبي تلميت يبين فيها الواقع المحلي وتداعياته ينظر للاستزادة: الشيخ سيديا بن المختار بن الهيبه، **رسالة إلى ملك المغرب**، موجودة في مكتبة أهل الشيخ سيديا، ص. 1

[3]. محمد المامي بن البخاري، **كتاب البادية**، م، س، ص. 247 وفي نفس الإطار يعبر عن السلطة القائمة والأحوال السياسية شعرا بقوله:

يا من لقطر به الأحكام ضائعة يكش في كل ظل منه تنين، **نفس المرجع**، ص. 202

[4]. نشير هنا إلى الحضرة الكنتية في أدوارها الوظيفية مع الشيخ سيد المختار الكنتي أو غيره وما قامت به من أدوار تماثل إلى حد كبير دور السلطة السياسية. انظر للاستزادة حول اختلاف السلط وتعدد أصنافها، ناصيف نصار، **منطق السلطة**، بيروت، دار أمواج، ص. 43

وبغض النظر عن التفاعلات التي ستنتج النظام الأميري على الأقل في منطقة الجنوب الغربي الموريتاني، فإن الصراع المشار إليه هنا سيكون فاعلا ومؤثرا، خصوصا في الدعوة الزاوية المتأسسة نظريا على المرتكز الديني أو الراجعة إليه في أصوله وقواعد تحركاتها حول الإمام الجامع وما له من أدوار.

فقد استطاع ناصر الدين أن ينطلق من رؤى إلهامية تحدد مسار دعوته الإمامية، انطلاقا من معرفته الغيب استنادا إلى خوارقه وبركاته، أو كان على مستوى الألقاب والأسماء التي سمي بها نفسه، وهي تعبير لا محالة عن تصور مرحلي للسلطة وفتراتها التي تعيش فيها الحركة.

وهو ما سترتب عليه قيام الحرب المعروفة بشر ببه، وما وضعته من ترتيبات للأدوار والوظائف للمجموع السكاني على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[1]، وعموما فإن هذا الصراع السلطوي بقدر ما كان تجليا لنقاش فقهي جاد بين النخبة المثقفة، أو إطارا مرجعيا لرصد التمثلات وموافقاتها للواقع، فإن الاتجاه الغيبي الإلهامي كان حاضرا ومؤثرا بشكل كبير[2].

بل تجاوز الأمر حسب نظرنا تداول الغيبات إلى نقد الواقع السلطوي، وإن كانت الأحكام الفقهية ومنتجوها متأثرين لا محالة بالواقع الأميري، واصلا الأمر إلى المسائل الدينية في كبرياتها وشموليتها، مما يبرر كثرة الإشكاليات حول الإمام والدعوات الصريحة لنصبه[3].

ورغم كل هذه الآراء فيما للإمام من أدوار وبحث في المخيلة الإسلامية في هذا الإطار، فقد وجد القوم في مفهوم الجماعة ملجأ آمنا وركنا يمكن الاعتماد عليه في التأسيس لحال القوم وظرفياتهم.

ثانيا: الجماعة الشرعية بديلا عن مفهوم الإمام:

إثر الواقع المتميز بميزات فارغة جعلته استثناء كما أشرنا في بداية هذا العمل، لم يكن بد من وضع طرائق أخر من أجل انسيابية أحوال الناس وأنماط عيشهم، ولعل المبدأ الشرعي ينطلق من

---

[1]. محمد المختار ولد السعد، **حرب شربيه، أو أزمة القرن السابع عشر في الجنوب الغربي الموريتاني**، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، 1995، ص.ص. 118- 125

[2]. عبد الودود ولد عبد الله، **الحركة الفكرية في بلاد شنقيط**، م، س، ص.165

[3]. تكثر الأشعار حول الإمام وضرورة قيامه في العمل المتميز الذي قام به الخليل النحوي، ينظر للاستزادة الخليل النحوي، **بلاد شنقيط المنارة والرباط**، م، س، ص. 113 وما بعدها

فكرة مرنة وفقها تفهم الآراء التي كتبت عن الموضوع، ونظرت له من خلال الرجوع إلى كتاب الدرر النثير وآراء صاحبه، إذ يقول في باب الغصب" **...أن جماعة العدول تنوب في البلاد السائبة عن السلطان، وحيث يتعذر الانتهاء إلى السلطان تقوم مقامه في كل حكم حتى في الحدود والقصاص..**"[1].

وبنفس المنطلق سيوظف نص الطرطوشي كثيرا في العلاقة الدقيقة بين جدلية الفوضي والإمام حتى في استبداده أو تفرده بالحكم حيث يقول:" **... ومثال السلطان القاهر لرعيته ورعية بلا سلطان، مثال بيت فيه سراج منير وحوله قيام من الناس يعالجون صنائعهم، فبينما هم كذلك إذ طفئ السراج فقبضوا أيديهم في الوقت وتعطل جميع ما كانوا فيه... فدبت العقرب من مكمنها وفسقت الفأرة من جحرها وخرجت الحية من معدنها، وجاء اللص بحيلته وهاج البرغوث من حقارته فتعطلت المنافع واستطالت فيهم المضار... كذلك السلطان إذا كان قاهرا لرعيته كانت المنفعة به عامة وكانت الدماء في أُهُبِها محقونة والحُرُمُ في خدورهن مَصونة، والأسواق عامرة والأموال محروسة والحيوان الفاضل ظاهرا...**"[2].

من هذا الداعي طفق فقهاء القرن الثالث عشر يستأنسون وينطلقون من هذه الفكرة في فهم الواقع الشنقيطي والعمل على وضع قواعد سياسية واجتماعية في آن تحفظ للقبيلة عصبتها وألفتها وبقائها خلوا من الغرباء وحفظ الأنفس والأموال، إذ يذهب الشيخ سيديا في هذا المجال إلى القول بأن من فرق بين قبيلة وقطع نظامها، فقد برئ من ذمة الله ولو رضي أهل الحل والعقد بذلك، لأنهم رضوا بما لا يجوز.."[3].

لقد كانت الإشكالات في أصلها تتحدث عن كيفية القضاء على هذه الظاهرة واستئصالها من خلال مجموعة من المفاهيم، لعلها تتضح أكثر في الرسالة التي وجهها الشيخ سيدي إلى محمد محمود

---

[1]. نقلا عن يحي بن البراء، **الفقه والسلطة والمجتمع**، م، س، ص. 68

[2]. أبو بكر الطرطوشي، **سراج الملوك**، بيروت، دار صادر، ط 1، 1995م، ص. ص. 109، 110

[3]. الشيخ سيدي بن المختار بن الهيبه، **فتاوى**، مكتبة أهل الشيخ سيديا بأبي تلميت، ص. 5

بن حبيل عندما هم بإقامة الحدود وتغيير المنكرات" **من لم تكن له شوكة ظاهرة وقوة قاهرة وأراد تغيير المنكر بالسلاح فقد تعرض لما لا يطيق وأهلك نفسه، وكان زيادة في الفساد...**"[1].

ولا يخفى من خلال هذه الفتوى وفى غيرها من الفتاوى المذهب المتأسس على النظر إلى اللحمة الاجتماعية، وانتفاء بعض الأحكام الشرعية لفقدانها الأسباب الكفيلة بتحقيقها، وهذا الإشكال إشكال السببية هو ما جعل الكثير من الفقهاء على سبيل المثال لا التعدد، يميلون إلى التشبث بالجماعة والقبيلة بديلا عن السلطة خاصة أن هذه الجماعة تقوم عادة على نفوذ روحي ومركزي يتمثل في الشيخ، ويعضد هذه الآراء قول الشيخ سيدى المختار الكنتي:" **إن الجماعة إذا كانت على أمر واحد، وهي أهل وفاق فمن أراد أن يخرج على مواساتها بلا سبب فلا يجوز له ذلك، ولو قال أنه يعطى لجماعة أخرى؛ لأن ذلك يؤدي إلى الخلل في الجماعة، وكل ما يؤدي إلى الخلل فلا قائل به، والقاعدة الشرعية مبنية على جلب المصالح ودفع المضار، ومعلوم أن تفرق الشمل مما يجلب الخلل، ويظهر الهرج ويذهب بالدول، وأن الله تعالى يقول: " ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم**"[2].

ونجد الشيخ سيديا في فتوى أخرى يؤكد هذا المنزع بقوله:" **وحوطوا جماعتكم بالنصيحة و العدل، وأنزلوا الناس منازلهم لتكونوا من أهل الحق والفضل، واعلموا أن عمارة الأرض لا سيما عمارة أرض الزوايا لا تكون إلا بالاجتماع والتوافق والثبات فيها، ومواساة من تنفع فيه المواساة، واقتفاء من لا تنفع فيه إلى أهله وجماعته فترفع إليهم الشكوى منه..**"[3].

على أنه دون كبير عناء يمكن أن يستشف من هذه الفتوى ومن غيرها من الفتاوى السابقة الذكر أن مفهوم القبيلة والجماعة صار بديلا عن الدولة فله قواعده وأسسه المبني عليها، والتي يلتزم بها جميع أبناء القبيلة ممن جمعهم الولاء أو العصبة. وإثر هذا الحال صارت كل جماعة لها مفهومها المستقل وشخصيتها المتميزة بأعرافها وعاداتها والنظر المميز لها عن غيرها، ولعل المسألة تتحدد أكثر من خلال فتوى لمحمذن فال بن متالى يجيب فيها السائل عن قبيلة هل يثبت عرف بعضها

---

[1]. الشيخ سيديا، **رسالة بشأن تطبيق الحدود**، م، س، ص. 3

[2]. نقلا عن محمد محفوظ ولد أحمد، **مكانة أصول الفقه في الثقافة المحظرية**، ط1، 1996م، ص. 297

[3]. هارون ولد الشيخ سيديا، **كتاب الأخبار، المدون في أخبار الموريتانيين ومن جاورهم من النواحي المحيطة بهم**، ط.1، 1998، ص.2 /58

على بعض أم لا؟ فأجاب:" **أنه لا يثبت حتى يجتمعوا عليه، ويستمر فعله فيها، وكل فخذ لا يلزم عرفه الآخر، حتى يجتمعون على أن يكون عرفهم واحد...**"[1].

ولعل المعطي هنا يتعلق بالدور الوظائفي المقام به من طرف القبيلة والمتمثل في القضايا التالية إجمالا:

إرث من لا وارث له؛

القيام على الإصلاح والوساطة بين المتخالفين داخل وخارج القبيلة؛

القبض على يد المفلس والغارم؛

خطة الحسبة؛

التزكية والجرح؛

تدريس الناشئة؛

حفر الآبار وإعمار الأرض؛

القيام في مصالح اليتامى والأرامل؛

تسيير المال المتعلق بالأحباس والزكوات؛

تحمل ما عجز عنه أهله من دين وتبعات[2].

وعلى الرغم من تكريس الفقهاء لهذا المذهب والتأسي به ووضع الأسس الكفيلة لاستمرارية هذا النوع من الانسجام الاجتماعي، حتى تم وضع آراء وأحكام تؤيد وتؤكد الزامية البقاء في هذا الفضاء من خلال الزواج والأعطيات والصدقات والمداراة وغيرها، فإن ثمة آراء أخرى شذت عن هذه القاعدة واعتبرتها تقييدا للمرء باعتبارها غير منسجمة مع حرية المرء ومسؤوليته الفردية المحددة في قوله تعالى "ولا تزر وازرة وزر أخرى"[3].

وختاما فأني أردت من هذه العجالة إثارة الموضوع فحسب لا إثراء له بالغوص في مختلف أغواره ومضامينه، وعموما فقد ظل الخطاب السياسي قبل تشكل الدولة الحديثة مرهونا ومطبوع بطابعين اثنين نحسبهما على قدر كبير من الأهمية في التحليل المشار إليه هنا:

---

[1]. محمذن فال بن متالي، **أجوبة محمذن فال بن متالي**، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ص.3.

[2] يحي بن البراء، **الفقه والسلطة والمجتمع**، م، س، ص: 69 وما بعدها

[3]. **سورة النجم**، الآيتان رقم: 38-39

- الولاء الجغرافي والقبلي النابع من مصالح الفرد في إطار المجموع لأبناء محيطه ممن جمعهم الولاء والعصبة، ذبا لمصالحهم ودفاعا عنها أمام النوائب والمستجدات، لذا ظل الدعم أو السند القبلي واجدا الأرضية الملائمة لتحركه ودعمه من قبل جماعة الحل والعقد ممن انطوى تحت لوائها الفقهاء وأهل الرأي.

على أن المسألة المشار إليها في التحليل تفيد بفرضيات وصياغات أنتجت مفهوما مقابلا للدولة من جهة، وإن غاب الأصل في انسيابيته وحركيته، فظلت البلاد تعيش أزمات مفاهيمية، وحاجة ماسة إلى تحديدها، لتشكل مصطلحات من قبيل "الإجماع" و القبيلة" و "فقه الضرورة" مفاهيم تناسب فقه المرحلة، ليتأسس عليها الوعي في ثوبه الباحث عن رؤية سياسية وفقها تسير الأحوال ويعاش في المجال الجغرافي، وعلى أساس منها تؤسس الدراسات والمنطلقات الثقافية في فهم تاريخية البلاد والمحطات الفاصلة لتتناسب الظرفيات مع المطالب والمستجدات المناطقية والمجالية ولتعاد صياغة التاريخ .وفق هذه المنطلقات.

- التأسيس المقاصدي الشرعي دعما لفرضية المجال المفتوح، ودفاعا عن أساسات شرعية من قبيل البلاد السائبة، والتي لا سلطان فيها المنعدم فيها الدرهم والدينار في إشارات ذكية كلها من علماء وفقهاء المنطقة تشير إلي فهم معين للأحوال والقياسات التي يتحرك وفقها وتسن التشريعات[1]، والحق أن هذا الخطاب كان ملفتا للانتباه بكثرته وتنوعه ورجوعه إلى المصادر السلطانية في تأسيساتها، وكأن الملاحظ أو القارئ لتلك المرحلة يلاحظ خللا منهجيا واضحا بكثرة المؤلفات والمتون رغم انعدام المسببات في التفسير والتحليل في الواجب السلطاني، وهو أمر يفسره ضرورة الخلل القائم في النظر إلى الدولة المعاصرة، مما سيكون محل نقاش مستفيض في بحوث مستقبلية.

[1]. الاتجاهات الفروعية والنظر إلى النوازل بمنطق التكييف مع الوقائع والأحوال.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

I. المصادر:

ا. المخطوطات:

- ابن الشيخ سيد المختار الكنتي، الشيخ سيد محمد، **فتاوى**، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية.
- ابن الشيخ سيديا، باب، **فتوى بشأن الاستعمار**، مكتبة أهل الشيخ سيديا بأبي تلميت.
- ابن المختار بن الهيبه، الشيخ سيديا، **رسالة بشأن تطبيق الحدود**، مكتبة أهل الشيخ سيديا بأبي تلميت.
- ابن المختار بن الهيبه، الشيخ سيديا، فتاوى، مكتبة أهل الشيخ سيديا بأبي تلميت.
- ابن المختار بن الهيبه، الشيخ سيديا، **رسالة إلى ملك المغرب**، موجودة في مكتبة أهل الشيخ سيديا بأبي تلميت.
- ابن متالي، محمذن فال، **أجوبة محمذن فال بن متالي**، المعهد الموريتاني للبحث العلمي.
- الولاتي، محمد يحي، **فتوى حول التلغراف**، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية.

ب . المصادر المنشورة:

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل **صحيح البخاري**، الرياض، دار السلام للنشر والتوزيع، (د، ت).
- ابن البخاري، محمد المامي، **رد الضوال والهمل إلى الكروج في حياض العمل؛ كتاب البادية؛ الجمان؛ الرسائل؛ الدلفين وشرحها؛ الميزابية في مصاب ظواهر الظنون الميزابية**، تصحيح يابه بن محمادي، تقريظ مجموعة من العلماء، زاوية الشيخ محمد المامي، نواكشوط 2007
- ابن الشيخ سيديا، هارون، **كتاب الأخبار، المدون في أخبار الموريتانيين ومن جاورهم من النواحي المحيطة بهم**، ط1، 1998م.
- الحضرمي، المرادي، **الإشارة إلى أدب الإمارة**، تحقيق رضوان السيد، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981م.
- الطرطوشي، أبو بكر، **سراج الملوك**، بيروت، دار صادر، ط 1، 1995م.

- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك**، تحقيق رضوان السيد، بيروت، دار العلوم العربية، ط 1، 1987 م.

II. المراجع

- ابن حامدن، المختار، **حياة موريتانيا**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000م.
- الجابري، محمد عابد، **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الله إبراهيم ناصف، **السلطة السياسية**، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1982م
- كارادفو، البارون، **مفكرو الإسلام**، ترجمة عادل زعتر، القاهرة، الدار المتحدة للنشر، 1979م
- ما كيفر، روبرت م، **تكوين الدولة**، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار العلم للملاين، 1966م.
- مرتاض، عبد الملك، **التفاعل الثقافي بين الجزائر والمشرق العربي**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1979م.
- النحوي، الخليل، **بلاد شنقيط المنارة والرباط عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة المحاظر**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1987
- نصار، ناصيف، **منطق السلطة**، بيروت، دار أمواج، (د. ت).
- ولد أحمد، محمد محفوظ، **مكانة أصول الفقه في الثقافة المحظرية**، ط1، 1996م.
- ولد البراء، يحي، **المجموعة الكبرى الشاملة لفتاوى ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء**، نواكشوط، الناشر الشريف ملاي الحسن بن المختار بن الحسن، 2009.
- ولد البراء، يحيى، **الفقه والسلطة والمجتمع**، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، 1994م.
- ولد السالم، حماه الله، **موريتانيا في الذاكرة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م.
- ولد السعد، محمد المختار، **حرب شربيه، أو أزمة القرن السابع عشر في الجنوب الغربي الموريتاني**، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، 1995.
- ولد باباه، محمد يحي، **الفكر السياسي في موريتانيا قبل تسعمائة سنة: قراءة في كتاب الإشارة في تدبير الإمارة لأبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي**، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي.

- ولد شعيب، إسماعيل، **الخطاب السياسي لدي الحضرمي الأزوكي دراسة تحليلية نقدية مقارنة في فكر أبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي**، نواكشوط، المطبعة الوطنية، 1997م.
- ولد عبد الله، عبد الودود، **الحركة الفكرية في بلاد شنقيط**، الرباط، مركز الدراسات الصحراوية، 2015م.

المقالات والندوات العلمية

- الشكري، أحمد، "جهاد الحاج عمر في أعالي السنغال" ندوة دولية بعنوان "**ذكرى مرور مائتي عام على ميلاد الشيخ الحاج عمر الفوتي**"، 14-19، 1988، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2001م.
- ولد أبياه، بومية، "مفهوم الدولة عند الشيخ محمد المامي"، **مجلة الشعاع**، المعهد العالي للدراسات والبحوث، ع4/1406هـ-1985م.
- ولد الحسن، جمال، "حركة الإمام ناصر الدين ومنزلتها في تاريخ الإسلام في غرب إفريقيا"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة نواكشوط، العدد الأول، 1989م.
- ولد الحسين، الناني، "جوانب من حياة قاضي المرابطين، الإمام الحضرمي"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد6، 1999م.
- ولد عبد الله، عبد الودود، "دور الشناقطة في نشر الثقافة العربية الإسلامية بغرب إفريقيا حتى نهاية القرن 18م"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد الأول، 1989م.